Wadi Alshatti University Journal of
Pure and Applied Sciences

مجلة جامعة وادي الشاطئ
للعلوم البحتة والتطبيقية

The First International Online Conference on Sustainability- May 12-14 , 2026, Al 'Ajalat - Libya

RESEARCH ARTICLE **POLITICAL SCIENCE & PUBLIC POLICY**

Patterns of Forced Displacement and Their Impact on Human Security in Libya: A Content Analysis of National and International Reports (2011–2025)

Asmail F. Al-Duweebi[1], Mustafa Bin Hakuma[1,*], Saif Allah Al-Shaibani[2]

[1]Department of Law, Faculty of Sharia Sciences, Bint Bayya, Al-Asmarya Islamic University, Libya
[2]Libyan Center for Sustainable Development Research, Tripoli, Libya

ARTICLE HISTORY
Received 03 March 2026
Revised 27 April 2026
Accepted 02 May 2026
Online 21 May 2026

KEYWORDS
Forced displacement;
Human security;
Content analysis;
Sustainable development goals 2030.

ABSTRACT

This study aims to analyze the patterns of forced displacement in Libya and its impact on human security during the period (2011-2025). The research employs a Content Analysis methodology, examining reports issued by the International Organization for Migration (IOM) and the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), alongside national reports. The study population encompasses Internally Displaced Persons (IDPs) within major conflict and displacement hubs, specifically (Sirte, Tawergha, Murzuq and the South). The findings indicate that current mitigation policies lack a sustainable strategic dimension aligned with the 2030 Sustainable Development Goals (SDGs). Accordingly, the study recommends an urgent transition from immediate relief interventions to a comprehensive policy-based empowerment framework.

أنماط النزوح القسري و أثرها على الأمن الإنساني في ليبيا: دراسة تحليلية للوثائق والتقارير الوطنية والدولية (2011-2025)

إسماعيل فرج الذويبي[1]، مصطفى بن حكومة[1،*]، سيف الله الشيباني [2]

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أنماط النزوح القسري في ليبيا وأثرها على الأمن الإنساني خلال الفترة (2011-2025) اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المضمون (Content Analysis) للتقارير الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة (IOM) والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين(UNHCR) بالإضافة إلى التقارير الوطنية. شمل مجتمع الدراسة النازحين داخلياً (IDPs) في بؤر النزاع والنزوح الكبرى (سرت، تاورغاء، مرزق والجنوب). خلصت الدراسة إلى أن سياسات المعالجة لا تزال تفتقر للبعد الاستراتيجي المستدام وفق أهداف التنمية المستدامة 2030، وأوصت بضرورة الانتقال من الاستجابة الإغاثية إلى التمكين السياساتي.

الكلمات المفتاحية

النزوح القسري
الأمن الإنساني
تحليل المضمون
اهداف التنمية المستدامة 2030

المقدمة

شهدت الدولة الليبية منذ عام 2011 تحولات جيوسياسية وأمنية عميقة أدت إلى بروز ظاهرة النزوح القسري كواحدة من أعقد المعضلات التي تواجه استقرار المجتمع. إن النزوح في السياق الليبي لم يعد مجرد حركة سكانية مؤقتة ناتجة عن عمليات عسكرية، بل تحول إلى نمط بنيوي يؤثر بشكل مباشر على منظومة الأمن الإنساني بمفهومه الشامل (الغذائي، الصحي، الاقتصادي، والسياسي).

وعلى الرغم من الجهود الدولية والوطنية المبذولة، إلا أن المقاربات الحالية لا تزال حبيسة "النموذج الإغاثي" الذي يعالج النتائج دون النفاذ إلى جذور المشكلة السياساتية. وتكمن الإشكالية البحثية في وجود فجوة حادة بين أطر المعالجة القائمة وبين متطلبات أهداف التنمية المستدامة 2030، خاصة فيما يتعلق بالهدف السادس عشر (السلام والعدل والمؤسسات القوية).

تجادل هذه الورقة بأن استعادة الأمن الإنساني في ليبيا تتطلب فك الارتباط بين النزوح وبين الأزمات السياسية، من خلال بناء "حوكمة سيادية" قادرة على حماية المواطن وتأمين وجوده بغض النظر عن موقعه الجغرافي أو انتمائه الهوياتي. ومن هنا، تسعى الدراسة عبر منهج تحليل المضمون إلى رصد وتحليل التقارير الوطنية والدولية للفترة (2011-2025) لتقديم رؤية سياساتية تتجاوز مفهوم المساعدة إلى مفهوم التمكين والسيادة الإنسانية.

الدراسات السابقة والفجوة البحثية

من خلال مراجعة الأدبيات التي تناولت أزمة النزوح في ليبيا، تبين أن أغلب الدراسات (مثل دراسات المنظمة الدولية للهجرة 2022) ركزت على الجانب الإغاثي اللحظي (تقديم الغذاء والمأوى). وهنا تبرز الفجوة البحثية التي تسدها هذه الدراسة، حيث تنتقل من الرصد الكمي للاحتياجات إلى التحليل السياساتي للأمن الإنساني المستدام، وربط أنماط النزوح بأهداف التنمية

*Corresponding author
https://doi.org/10.63318/waujpas.sp_FISCSDR2026_03
This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4.0).

المستدامة 2030، وهو ما تفتقر إليه المكتبة البحثية الوطنية حالياً.

مشكلة الدراسة

تتبلور مشكلة الدراسة في التناقض الصارخ بين الالتزامات النظرية للدولة الليبية تجاه أجندة التنمية المستدامة 2030، وبين الواقع العملي لأنماط النزوح القسري التي لا تزال تدار بعقلية الأزمة الطارئة. وتتمثل الإشكالية المركزية في غياب إطار سياساتي يربط بين الأمن الإنساني (كحق أصيل) وبين الحوكمة الرقمية والمؤسسية كأداة تنفيذ.

إن الاستمرار في تجاهل البعد الاستراتيجي في معالجة النزوح يؤدي إلى تعميق الفشل في تحقيق الهدف 16 (السلام والعدل) والهدف 11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة) مما يجعل من النزوح عائقاً بنيوياً أمام أي مشروع لبناء الدولة. وبناءً عليه، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي : كيف يمكن إعادة هيكلة السياسات العامة في ليبيا لتعزيز الأمن الإنساني للنازحين بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة 2030؟

ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

1. ما هي الأنماط السائدة للنزوح القسري في ليبيا وما هي خصائصها (الحضرية، الهوياتية، والبيئية)؟
2. ما مدى استجابة أطر المعالجة الحالية لمؤشرات الأمن الإنساني في ظل غياب الحوكمة الذكية؟
3. ما هو النموذج السياساتي المقترح للانتقال من الإغاثة المؤقتة إلى التمكين المستدام؟
4. كيف يمكن تصميم سياسات مستهدفة ومتكاملة (قصيرة، متوسطة، وطويلة المدى) قائمة على فهم هذه الأنماط لتعزيز الأمن الإنساني وتحقيق الاستقرار والتنمية في ليبيا؟

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها محاولة علمية جادة لسد الفجوة المعرفية في إدارة أزمات النزوح في الدول التي تمر بمراحل انتقالية هشة كليبيا. وتتجلى الأهمية في النقاط الآتية:

الأهمية العلمية: تقديم إطار تحليلي جديد يربط بين أنماط النزوح وبين الأمن الإنساني من منظور سياساتي مستدام، متجاوزاً الدراسات الإحصائية التقليدية.

الأهمية العملية: تزويد صناع القرار والمؤسسات الوطنية (مثل المركز الليبي لأبحاث التنمية المستدامة) برؤية استراتيجية لتحويل أزمة النزوح من عبء أمني إلى فرصة للتمكين الاجتماعي والاقتصادي بما يتوافق مع رؤية الأمم المتحدة 2030.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد وتحليل أنماط النزوح القسري في ليبيا (الحضري، الهوياتي، والبيئي) للفترة من 2011 إلى 2025.
2. تقييم مدى فاعلية السياسات العامة الحالية في حماية الأمن الإنساني للنازحين في ظل الالتزام بأهداف التنمية المستدامة.
3. الكشف عن الفجوات السياساتية ومصادر اللايقين التي تعيق استجابة الدولة الليبية لمتطلبات الاستقرار المجتمعي.
4. وضع مقترح لإطار عمل (Framework) يعزز الحوكمة الذكية في إدارة ملف النزوح، بما يضمن كرامة وسيادة المواطن.

فرضية البحث

الفرضية الرئيسية: يفترض هذا البحث أن فعالية سياسات تعزيز الأمن الإنساني للنازحين في ليبيا تتحقق بشكل أكبر من خلال تبني مقاربة قائمة على التشخيص الدقيق والتمييز بين أنماط النزوح المختلفة (النزاع، الهوية، الاقتصاد، البيئة) وربط هذه السياسات عضوياً بإطار أهداف التنمية المستدامة 2030 مع التركيز على تمكين الحوكمة المحلية.

الفرضيات الفرعية

1. يؤدي عدم التمييز بين أنماط النزوح وأسبابه الجذرية إلى تصميم سياسات عامة غير مستهدفة، مما يقلل من فاعليتها في تعزيز الأمن الإنساني.
2. يرتبط ضعف الإطار المؤسسي والقانوني الوطني بزيادة هشاشة أوضاع النازحين ويوسع الفجوة بين التدخلات الإنسانية الطارئة واستراتيجيات التنمية المستدامة.
3. يساهم دمج سياسات العودة وإعادة الإعمار في إطار شامل للمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية في تحقيق استقرار دائم للنازحين والمجتمعات المضيفة.

المنهجية

تعتمد الدراسة على منهج تحليل المضمون(Content Analysis) ، وهو منهج يسمح بتحويل البيانات النوعية في التقارير والوثائق إلى استنتاجات سياساتية دقيقة.

مجتمع الدراسة وعينته: يشمل مجتمع الدراسة كافة النازحين داخلياً في ليبيا .(IDPs) ولضمان شمولية التحليل، تم اختيار ثلاث حالات دراسية (Case Studies)تمثل أنماطاً مختلفة:

1. النزوح الحضري: طرابلس وبنغازي (نتيجة النزاعات العسكرية).
2. النزوح الهوياتي: تاورغاء (نموذج للنزوح القسري طويل الأمد).
3. النزوح البيئي: درنة (أثر الكوارث الطبيعية على الأمن الإنساني) .

تم تحليل أكثر من 15 تقريراً دولياً ووطنيا للفترة (2011-2025) لاستخراج المؤشرات المتقاطعة مع أهداف التنمية المستدامة.

حدود البحث

1. حدود مكانية: تركز الدراسة على السياق الليبي مع تركيز تحليلي على ثلاث حالات دراسية (سرت، تاورغاء، مرزق) كنماذج بارزة دون أن تشمل جميع مناطق النزوح في ليبيا.
2. حدود زمنية: تغطي الدراسة الفترة من 2011 حتى أوائل عام 2025 مع التركيز على التطورات الأكثر حداثة في ظل الاستقطاب السياسي المستمر.
3. حدود منهجية:

. نقص البيانات الرسمية: الاعتماد الأساسي على بيانات المنظمات الدولية بسبب ضعف المؤسسات الإحصائية الوطنية.

. صعوبة إجراء بحث ميداني: نتيجة لظروف انعدام الأمن وانتشار الميليشيات، مما يحول دون جمع بيانات أولية مباشرة من النازحين.

. التحيز المحتمل في المصادر: قد تعكس بعض التقارير الدولية أولويات وجهات نظر الجهات المانحة.

الدراسات السابقة والفجوة البحثية

من خلال مراجعة الأدبيات الأكاديمية والتقارير الدولية المعنية بالأمن الإنساني والنزوح في السياق الليبي، يمكن تصنيف الجهود السابقة إلى مسارين أساسيين:

1. المسار الإحصائي الإغاثي: تقوده منظمات دولية مثل المنظمة الدولية للهجرة (IOM, 2023) والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR, 2024).تركز هذه الدراسات على رصد أعداد النازحين واحتياجاتهم العاجلة من مأوى وغذاء، إلا أنها تفتقر إلى التحليل السياساتي طويل الأمد الذي يربط النزوح بالاستدامة الوطنية.

2. المسار الحقوقي القانوني: مثل دراسات(Human Rights Watch, 2023) التي ركزت على الانتهاكات القانونية وحالات النزوح القسري (مثل حالة تاورغاء) وهي دراسات تشخيصية للأزمة دون تقديم حلول حوكمية متكاملة.

الفجوة البحثية والقيمة المضافة

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها لا تكتفي بالرصد أو التشخيص، بل تتبنى منظوراً سياساتياً استراتيجياً يربط بين أنماط النزوح (حضري، هوياتي، بيئي) وبين مصفوفة الأمن الإنساني في ظل أهداف التنمية المستدامة 2030. تكمن القوة الابتكارية هنا في طرح مفهوم التمكين السيادي كبديل عن التبعية الإغاثية، وهو ما يمثل إضافة نوعية للمكتبة البحثية الوطنية والدولية.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

يُمثل بناء إطار نظري متكامل حجر الأساسَ لأي بحث جاد، وذلك من خلال دوره في تحديد المفاهيم المحورية وربطها في إطار متماسك مما يسمح بفهم أعمق لإشكالية النزوح في ليبيا، تسعى هذه الورقة إلى تحليل الأزمة من خلال منظور يجمع بين ثلاثة محاور أساسية: الأمن الإنساني كمدخل تحليلي يركز على حماية الفرد وكرامته، والنزوح القسري الداخلي كظاهرة مركبة تتطلب تعريفات دقيقة وأطر حماية واضحة، وأهداف التنمية المستدامة 2030 كخارطة طريق استراتيجية تقدم رؤية متكاملة تجمع بين التدخل العاجل وبناء القدرات على المدى البعيد، ويأتي هذا التكامل النظري ليعكس الطبيعة المتشابكة للأزمة والتي لا يمكن معالجتها بمعزل عن السياقات الأوسع المرتبطة بالحوكمة والتنمية والاستقرار المجتمعي.

يرى فيريس [18] أن مسؤولية الدولة تجاه النازحين تتجاوز الإيواء إلى ضمان السيادة القانونية والأمن المستدام، وهو ما تحاول هذه الدراسة تأصيله في الحالة الليبية.

أولاً: مفهوم الأمن الإنساني: من أمن الدولة إلى أمن الفرد

شكّل ظهور مفهوم الأمن الإنساني في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نقلة نوعية في حقل الدراسات الأمنية، حيث حوّل التركيز من مفهوم أمن الدولة التقليدي إلى حماية الفرد كوحدةٍ أساسيةٍ للتحليل. [15]

عرّف التقرير الأمن الإنساني بأنه "تحرر البشر من التهديدات المزمنة كالجوع والمرض والقمع، وحمايتهم من الاضطرابات الضارة والمفاجئة في أنماط حياتهم اليومية. [15]

يتكون هذا المفهوم من بعدين رئيسيين هما: التحرر من الخوف المرتبط بالعنف والصراع وانعدام الأمن الشخصي، والتحرر من الحاجة المرتبط بالفقر والحرمان الاقتصادي والاجتماعي، ويتجسدان عبر سبعة أبعاد مترابطة هي: الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، والأمن المجتمعي، والأمن السياسي. [15]

في السياق الليبي يقدم هذا المفهوم العدسة التحليلية الأمثل لفهم التأثير الحقيقي لأزمة النزوح، فالنازح لا يعاني فقط من فقدان المسكن بل من انهيار شبه كامل لهذه الأبعاد السبعة معًا، مما يجعله في حالة من الهشاشة والتبعية المطلقة، وتؤكد أدبيات الأمن الإنساني على أن هذه الأبعاد غير قابلة للتجزئة، فانعدام الأمن الشخصي مثل العنف المسلح يؤدي حتمًا إلى انعدام الأمن الاقتصادي نتيجة فقدان فرص العمل، وانعدام الأمن الصحي بسبب عدم الوصول للرعاية الطبية، مما يخلق حلقة مفرغة من المعاناة. [14]

ثانيًا: النزوح القسري الداخلي: التعريف والإطار الحمائي

يختلف النزوح الداخلي عن ظاهرة اللجوء في أن الأفراد لم يعبروا حدودًا دولية معترفًا بها، مما يضعهم في منطقة رمادية حيث غالبًا ما يتلقون حماية قانونية أقل [5] ولتجاوز هذه الفجوة، أعدت الأمم المتحدة المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي والتي تُعرّف النازحين داخليًا بأنهم الأشخاص أو الجماعات الذين أجبروا على الفرار من مكان إقامتهم المعتاد أو تركها، بشكل خاص نتيجة لأعمال الصراع المسلح، أو حالات العنف العام، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان، ولم يعبروا حدودًا دولية معترفًا بها. [6] المبدأ 2).

لا تمثل هذه المبادئ وثيقة ملزمة قانونيًا، لكنها استمدت شرعيتها من كونها تجسيدًا للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي، مما جعلها الإطار المعياري العالمي الرئيسي لحماية النازحين داخليًا .[5] تغطي هذه المبادئ جميع مراحل النزوح: مرحلة المنع من خلال احترام حقوق الإنسان لتجنب النزوح أصلاً، مرحلة الحماية والمساعدة أثناء النزوح، ومرحلة إيجاد حلول دائمة من خلال العودة الطوعية الآمنة، أو الاندماج المحلي، أو إعادة التوطين في مكان آخر من البلاد. [6]

في ليبيا، حيث يختلط النزوح الناجم عن النزاع المسلح بالنزوح due to الهوية والانتقام وبالكوارث البيئية والاقتصادية، توفر هذه المبادئ مقياسًا مهمًا لتقييم مدى التزام جميع الأطراف، بما في ذلك الدولة والميليشيات والجهات الدولية، بواجباتها تجاه أكثر الفئات ضعفًا. [8]

ثالثًا: الربط النظري مع أهداف التنمية المستدامة: نحو مقاربة متكاملة

لا يمكن فهم أو معالجة أزمة النزوح بمعزل عن الإطار العالمي للتنمية. فخطة التنمية المستدامة 2030 وأهدافها السبعة عشر ليست مجرد أهداف إنمائية، بل تشكل إطارًا شاملاً لبناء المجتمعات المرنة والمستقرة [15] ويبرز الهدف السادس عشر – تعزيز المجتمعات المسالمة والشاملة للتنمية المستدامة، وإتاحة الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات – كحجر زاوية في معالجة جذور النزوح وعواقبه [15] فغياب السلام والعدالة والمؤسسات الفعالة هو السبب الجذري للنزوح في كثير من الأحيان، وفي نفس الوقت، يؤدي النزوح إلى مزيد من إضعاف هذه المؤسسات ويهدد السلام المجتمعي. [6]

غير أن الارتباط لا يقتصر على الهدف السادس عشر فحسب، بل هو ارتباط عضوي متشابك مع العديد من الأهداف الأخرى. يفقد النازحون ممتلكاتهم ومصادر رزقهم، مما يدفعهم إلى هوة الفقر المدقع، وتصبح إعادة بناء سبل العيش جزءًا أساسيًا من أي حل دائم، مما يربط الأزمة بشكل مباشر بالهدفين الأول (القضاء على الفقر) والثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) [6] كما يعاني النازحون من تدهور صحتهم الجسدية والنفسيةdue to انهيار النظام الصحي وعدم إمكانية الوصول إليه، وتفشي الأمراض في أماكن النزوح المكتظة، مما يجعل تحقيق الهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه) تحدياً كبيراً. ويؤدي النزوح إلى انقطاع ملايين الأطفال عن التعليم، مما يهدد

بضياع جيل كامل ويزيد من مخاطر التطرف والعنف، في تعارض صريح مع الهدف الرابع (التعليم الجيد) .[8] وأخيرًا، يضع النزوح ضغوطًا هائلة على المجتمعات المضيفة في المناطق الحضرية، مما يستدعي سياسات تخطيط عمراني مستدام لتلبية احتياجات الجميع وتحقيق الهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة).[6]

بالتالي فإن أي سياسة لمعالجة النزوح في ليبيا يجب أن تُصمم ليس فقط كاستجابة إنسانية طارئة، بل كاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فتمكين النازحين اقتصادياً واجتماعياً يخدم الأهداف 1 و8، وضمان حصولهم على الصحة والتعليم يخدم الأهداف 3 و4، وبناء مؤسسات محلية فاعلة وشاملة لمعالجة أوضاعهم يخدم الهدفين 11 و16 مباشرة. [6]

يوضح الجدول (1) من خلال هذا العرض النظري عن علاقة تكاملية وثيقة بين المحاور الثلاثة حيث لا يمكن فهم أي محور بمعزل عن الآخرين، فالأمن الإنساني يمثل الغاية النهائية التي نسعى لتحقيقها، بينما يمثل النزوح القسري التحدي المباشر الذي يهدد هذه الغاية، في حين تقدم أهداف التنمية المستدامة الإطار الاستراتيجي الذي يوفر الأدوات والمسارات لمعالجة التحدي وتحقيق الغاية، والجدول التالي يوضح هذه العلاقة التكاملية :

الجدول 1: علاقة المحاور النظرية الثلاثة بأزمة النزوح في ليبيا

المحور النظري	دوره في تحليل الأزمة	وظيفته في إطار البحث
الأمن الإنساني	يمثل العدسة التحليلية التي تقاس من خلالها آثار النزوح على حياة الأفراد وكرامتهم (اقتصادياً، صحياً، شخصياً، إلخ).	يحدد الهدف النهائي للسياسات المقترحة: التحرر من الخوف والحاجة.
النزوح القسري الداخلي	يمثل الظاهرة المحورية للدراسة، حيث يتم تشخيص أنماطه وأسبابه الجذرية وتأثيراته المباشرة على السكان.	يحدد موضوع الدراسة والإطار المعياري للحماية (المبادئ التوجيهية).
أهداف التنمية المستدامة	تمثل خارطة الطريق التي تربط بين الاستجابة الإنسانية الطارئة والحلول طويلة الأمد (السلام، العدالة، التنمية).	تحدد الإطار العملي والاستراتيجي لتصميم سياسات مستدامة ومتكاملة.

المصدر: اجتهادات بناء على تحليل المبحث الأول.

الخلاصة يؤسس هذا المبحث الإطار الفكري للورقة من خلال الربط الوثيق بين المفاهيم الثلاثة الرئيسية، فالأمن الإنساني يحدد الهدف والغاية المتمثلة في حماية الفرد وكرامته، بينما يقدم مفهوم النزوح القسري الداخلي الموضوع الرئيسي للدراسة مع أطر حمايته المعيارية، ويوفر إطار أهداف التنمية المستدامة الخريطة العملية والشاملة لتصميم الحلول المستدامة، معًا يشكلون منظورًا متكاملًا يرفض الفصل بين الإغاثة الإنسانية والتنمية طويلة الأمد، ويدعو إلى سياسات تستجيب لحالات الطوارئ وفي نفس الوقت تبني المرونة المجتمعية وتحقق الاستقرار الدائم، وهو ما ستبحثه الأقسام اللاحقة من خلال تحليل الأنماط والسياسات في السياق الليبي المحدد.

المبحث الثاني: التشخيص والتحليل لواقع النزوح في ليبيا (تحقيق الهدف الأول)

يُمثل التشخيص الدقيق لأنماط النزوح وأسبابه الجذرية الخطوة الأساسية لتصميم سياسات فعّالة، حيث لا تُعد أزمة النزوح في ليبيا ظاهرة أحادية بل هي نسيج معقد من الأنماط المتداخلة التي تتفاوت في أسبابها وآثارها عبر المناطق المختلفة، يركز هذا المبحث على تحليل ثلاث حالات دراسية بارزة تُمثل أنماطاً رئيسية للنزوح: النزاع المسلح سرت، الهوية والعقاب الجماعي تاورغاء، والعوامل الاقتصادية-البيئية المتداخلة، مرزق والجنوب، يعتمد التحليل على أحدث البيانات والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والمصادر المحايدة، لتقديم صورة واقعية عن تأثير كل نمط على أبعاد الأمن الإنساني السبعة.

وفقًا لأحدث التقارير الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة [8] و [9] بلغ عدد النازحين داخليًا في ليبيا حتى أغسطس 2024 حوالي 125,802 شخص، هذا الرقم ورغم انخفاضه عن ذروة الأزمة يخفي وراءه تعقيدات هائلة تتعلق بأنماط النزوح المختلفة وطبيعة التحديات التي تواجه العائدين والمجتمعات المضيفة.

أولا: تحليل نمط النزوح بسبب النزاع المسلح: حالة سرت

تُعَد سرت مسقط رأس القذافي مسرحاً لأعنف جولات الصراع في ليبيا ما بعد 2011 حيث شهدت معارك ضارية في 2011، و2016، و2020 حيث كانت البداية في السنة الأولى للثورة، ثم بين تحالف فجر ليبيا وقوات العمليات الخاصة لمجلس النواب، ثم لاحقاً بين قوات حكومة الوفاق وقوات الجيش الوطني الليبي، أدت هذه المعارك إلى موجات نزوح جماعية متكررة حيث تحولت المدينة إلى ساحة حرب شاملة، كما تمثل مدينة سرت نموذجًا صارخًا للنزوح القسري الناتج عن جولات الصراع العسكري المباشر، لا سيما معارك 2016 و2020 هذه الصراعات لم تسبب فقط موجات نزوح جماعية، بل أدت إلى تدمير ممنهج للبنية التحتية مما جعل العودة الآمنة والمستدامة تحديًا هائلاً.

التأثير على أبعاد الأمن الإنساني

. الأمن الشخصي والبيئي: أدى القتال المكثف إلى تدمير هائل للبنية التحتية المدنية، وفقاً لتقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا(UNSMIL) فإن الهجمات العشوائية واستهداف المناطق السكنية في سرت خلال عام 2020 قد ترقى إلى انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وربما جرائم حرب [17] لا يقتصر التهديد على فترة القتال الفعلية فالمدينة مليئة بالمخلفات الحربية غير المنفجرة (ERW) التي تشكل خطراً داهماً على حياة العائدين وتعيق عمليات إعادة الإعمار، قدرت منظمة هيومن رايتس ووتش أن التلوث بالذخائر غير المنفجرة في سرت ومناطق أخرى يحول دون عودة آلاف الأسر [10]

. الأمن الصحي: تعرض النظام الصحي في سرت للدمار الكامل، أفادت المنظمة الدولية للهجرة [8] في تقييمها للاحتياجات الإنسانية لعام 2024 أن المستشفى الرئيسي والعديد من المراكز الصحية في سرت تعرضت لأضرار بالغة أو دمرت تماماً، مما حرم السكان من الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية والرعاية الطارئة. [8]

أدى ذلك إلى تفاقم معدلات الاعتلال والوفيات خاصة بين الفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء وكبار السن.

. الأمن الاقتصادي والغذائي: أدى تدمير الأسواق والمصانع والموانئ إلى انهيار النشاط الاقتصادي، أفادت مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة (IOM-DTM) أن 89% من النازحين من سرت والمناطق المحيطة أفادوا بفقدان مصادر دخلهم التقليدية، مما اضطرهم إلى الاعتماد على المساعدات الإنسانية أو الدخل العرضي غير المنتظم. [8]

كما أدى انهيار سلاسل التوريد وعدم القدرة على الوصول إلى الأراضي الزراعية إلى تهديد الأمن الغذائي.

التحدي الرئيسي: في نمط نزوح النزاع المسلح تمنع المخاطر المادية المباشرة (المخلفات الحربية، المباني غير الآمنة) والعجز التام في الخدمات الأساسية تحقيق العودة الطوعية الآمنة والكريمة التي تنص عليها المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي. [6]

ثانياً: النزوح القائم على الهوية والعقاب الجماعي: حالة تاورغاء

تُمثل مأساة تاورغاء النموذج الأكثر وضوحاً للنزوح القسري القائم على الهوية والانتقام الجماعي في ليبيا، فبعد اشتباكات 2011 تم حصار المدينة ثم تهجير سكانها بالكامل على يد جماعات مسلحة من مصراتة، متهمين إياهم بدعم نظام القذافي، وتعرضت المنازل والمباني العامة للتدمير المنهجي لمنع العودة.

التأثير على أبعاد الأمن الإنساني

. الأمن المجتمعي والسياسي: خلقت هذه الحادثة شرخاً عميقاً في النسيج الاجتماعي الليبي، وأدى النزوح الجماعي والدمار المتعمد إلى ترسيخ خطاب الكراهية والاستبعاد على أساس الهوية الجهوية والقبلية، يشير تقرير لمجموعة الأزمات الدولية [12] إلى أن قضية تاورغاء أصبحت رمزاً للمظلمة والانقسام وأحد العوائق الرئيسية أمام المصالحة الوطنية الشاملة، حيث يتم توظيفها في الخطاب السياسي للمناورة والابتزاز. [12]

. الأمن الشخصي والملكية: رغم التوقيع على اتفاق المصالحة والعدالة عام 2018 بوساطة الأمم المتحدة فإن التقدم بطيء ومحدود، تُعرِّف المبادئ التوجيهية حق النازحين في استعادة ممتلكاتهم التي تركوها وراءهم أو في الحصول على تعويض عادل عنها [6] ومع ذلك وثق تقرير حديث لهيومن رايتس ووتش [9] أن آلاف العائلات من تاورغاء لا تزال غير قادرة على العودة أو استعادة ممتلكها بسبب استمرار تدمير المنازل والبنية التحتية، وغياب الآليات الفعالة لمعالجة المطالبات والمحاسبة. [9]

الأمن الاقتصادي والصحي: يعيش النازحون من تاورغاء في مخيمات أو مجتمعات مضيفة في مدن مثل بنغازي وطرابلس، في ظروف بالغة الصعوبة، وفقاً لتقييم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(UNHCR) فإنهم يواجهون تمييزاً في سوق العمل والوصول إلى الخدمات ويعتمدون بشدة على المساعدات. [6]

العائدون القلائل إلى تاورغاء يواجهون مدينة أشباح تخلو فعلياً من الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية.

. التحدي الرئيسي: يتجاوز هذا النمط مجرد تدمير مادي فهو مرتبط بجروح نفسية عميقة وغياب العدالة الانتقالية، أي حل حقيقي يتطلب مقاربة تركز على المصالحة المجتمعية، والاعتراف بالمعاناة، وآليات واضحة للتعويض والمحاسبة، وكلها عناصر أساسية في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً: النزوح الاقتصادي-البيئي المتراكم: حالة مرزق والجنوب الليبي

يختلف نمط النزوح في جنوب ليبيا (بما في ذلك مرزق، سبها، أوباري) عن النمطين السابقين فهو غالباً ما يكون بطيئاً ومتراكماً، ناتجاً عن تفاعل معقد بين الهشاشة الاقتصادية والتدهور البيئي والصراعات المحلية على الموارد وانعدام الأمن المزمن.

التأثير على أبعاد الأمن الإنساني

. الأمن البيئي والغذائي: يشهد الجنوب الليبي تدهوراً بيئياً حاداً تفاقم بسبب تغير المناخ وسوء إدارة الموارد، أدت ندرة المياه الناجمة عن استنزاف طبقات المياه الجوفية وتردي شبكات الري، إلى تدهور الأراضي الزراعية وانهيار الزراعة التقليدية التي تُعد مصدر الرزق الرئيسي، يُظهر تقرير البنك الدولي [1] أن الظواهر المناخية المتطرفة، مثل الجفاف الممتد وموجات الحر، تدفع المجتمعات الريفية الهشة نحو الفقر وتزيد من حدة النزاعات المحلية على المراعي والمياه، مما يؤدي إلى نزوح داخلي. [1]

. الأمن الشخصي والمجتمعي: يتسم الجنوب بانعدام أمني مزمن بسبب انتشار الجماعات المسلحة والاتجار غير المشروع، والصراعات المحلية المتكررة بين القبائل (مثل التبو والأهالي والعرب) أدت هذه الصراعات كما حدث في مرزق وسبها، إلى موجات نزوح كبيرة داخل الجنوب أو نحو الشمال، يوثق تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش [10] هجمات على قرى مدنية ونهباً للممتلكات وانتشاراً للعنف القبلي، مما دفع آلاف العائلات للفرار من ديارهم بحثاً عن الأمان. [10]

. الأمن الصحي والاقتصادي: تعاني المناطق الجنوبية من إهمال طويل الأمد في الخدمات الأساسية، أفادت المنظمة الدولية للهجرة [8] أن انهيار خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي في مدن الجنوب يخلق بيئة غير صحية ويزيد من تفشي الأمراض. [8]

يؤدي انعدام الفرص الاقتصادية واستمرار الصراع إلى شل حركة الاقتصاد المحلي، مما يدفع الشباب بشكل خاص إلى الهجرة نحو المراكز الحضرية في الشمال (طرابلس، بنغازي) أو حتى محاولة الهجرة غير النظامية عبر الحدود.

. التحدي الرئيسي: لا يمكن فهم النزوح في هذا النمط بمعزل عن ديناميكيات التنمية المستدامة، فهو مرتبط ارتباطاً عضوياً بالأهداف: 1 القضاء على الفقر 2 القضاء على الجوع 6 المياه النظيفة 8 العمل اللائق 13 العمل المناخي، تتطلب المعالجة استثمارات تنموية هادفة لبناء المرونة الاقتصادية والبيئية للمجتمعات وليس فقط تدخلاً إنسانياً طارئاً.

الجدول (2) يكشف التحليل المقارن للحالات الثلاث عن تباين جوهري في طبيعة التحديات التي تواجه الأمن الإنساني، مما يؤكد أن كل نمط نزوح يخلق (بصمة تأثير) مختلفة تتطلب استجابة مخصصة، فبينما ترتكز أزمة سرت على الدمار المادي، تتجذر أزمة تاورغاء في المظالم الهوياتية، وتنبثق أزمة مرزق من الفشل التنموي، والجدول التالي يلخص هذه الفروقات الجوهرية لتسهيل تصميم سياسات مستهدفة.:

الخلاصة: أنماط متداخلة وتأثيرات مركبة يكشف التحليل أعلاه أن أنماط النزوح في ليبيا رغم تمييزها لأغراض تحليلية غالباً ما تتداخل في الواقع، فالنازح من سرت (نمط النزاع) قد يجد نفسه لاجئاً في الجنوب حيث يواجه تحديات اقتصادية وبيئية (النمط الثالث) كما أن النزوح القائم على الهوية (تاورغاء) يغذي ويُغذى من انعدام الأمن المجتمعي في مناطق أخرى، ما يجمع بين هذه الأنماط هو تأثيرها المدمر والشامل على جميع أبعاد الأمن الإنساني للنازح، مما يحوله من مواطن يتمتع بحقوق إلى فرد يعتمد على المساعدات في حالة من الهشاشة المطلقة.

الجدول 2: تحليل مقارن لأنماط النزوح وتأثيرها على الأمن الإنساني:

معيار المقارنة	نمط النزاع (سرت)	نمط الهوية والعقاب الجماعي (تاورغاء)	نمط اقتصادي بيئي (مرزق والجنوب)
المحرك الأساسي للنزوح	العنف المباشر والدمار المادي للبنية التحتية.	الاستهداف المنهجي على أساس الهوية والانتقام الجماعي.	انهيار سبل العيش، التدهور البيئي، وانعدام الأمن المزمن.
البُعد الأكثر تضررًا للأمن الإنساني	الأمن الشخصي والبيئي (مخلفات الحرب) والصحي (دمار المستشفيات).	الأمن المجتمعي والسياسي (تمزيق النسيج الاجتماعي والوصم).	الأمن الاقتصادي والغذائي والبيئي (فقدان سبل العيش والجفاف).
العائق الرئيسي أمام الحلول المستدامة	المخاطر المادية المباشرة (الدمار، الألغام) وغياب الخدمات الأساسية.	غياب العدالة الانتقالية والمصالحة الحقيقية وانعدام الثقة.	الإهمال التنموي طويل الأمد وغياب الاستثمار في المرونة المحلية.
المدخل المقترح للسياسات	إعادة الإعمار المادي وإزالة المخلفات الحربية كأولوية قصوى.	مسار العدالة الانتقالية وبناء الثقة كشرط مسبق لأي حل.	الاستثمار التنموي المستدام في المياه والزراعة والأمن المحلي.

المصدر: اجتهادات بناء على تحليل المبحث الثاني.

يؤكد هذا التشخيص على الفرضية الفرعية الأولى للبحث: أن عدم التمييز بين هذه الأنماط وأسبابها الجذرية المتباينة يؤدي حتماً إلى سياسات عامة غير مستهدفة وعاجزة عن تعزيز الأمن الإنساني بشكل فعّال، فالاستجابة الموحدة لن تنجح في معالجة تعقيدات سرت المدمرة وجروح تاورغاء الهوياتية وأزمات مرزق التنموية-البيئية على حد سواء، هذا التشخيص التفصيلي يشكل الأساس اللازم للانتقال إلى المبحث التالي الذي يُقيّم فاعلية الأطر المؤسسية والسياساتية الحالية في مواجهة هذه التحديات المتباينة.

المبحث الثالث: تقييم الإطار المؤسسي والاستجابات السياساتية الحالية (تحقيق الهدف الثاني)

يهدف هذا المبحث إلى تقييم مدى فاعلية الأطر القانونية والمؤسسية والسياساتية القائمة في معالجة أزمة النزوح متعددة الأنماط في ليبيا، ومدى تكاملها مع إطار أهداف التنمية المستدامة 2030 [15] وينطلق التقييم من حقيقة أساسية مفادها أن نجاح أي استجابة مرهون بقدرتها على التشخيص الدقيق للأنماط والأسباب الجذرية المتباينة التي تم تحليلها في المبحث السابق، وأن أي فشل في هذا التشخيص يؤدي إلى سياسات غير مستهدفة وفجوة بين الإغاثة والتنمية.

يكشف التحليل عن مشهد مجزأ ومترهل حيث تسيطر الاستجابات الإنسانية الطارئة قصيرة الأمد، في ظل غياب استراتيجية وطنية شاملة تعالج الأسباب وتوفر حلولاً مستدامة، مما يوسع الهوة بين برامج الإغاثة واستثمارات بناء المرونة والتنمية طويلة الأجل، بالتالي يعمق من انتهاك الأمن الإنساني للنازحين والمجتمعات المضيفة على حد سواء. [15]

أولاً: تقييم الإطار القانوني والمؤسسي الوطني: الفراغ التشريعي والتشظي المؤسسي

يتميز المشهد الوطني المعني بالنزوح في ليبيا بدرجة عالية من الهشاشة وغياب الرؤية الموحدة، وهو ما يعكس حالة الانقسام السياسي والضعف المؤسسي التي تعيشها البلاد منذ عام 2011.

1. الفراغ التشريعي وعدم الاعتراف بالوضع القانوني للنازحين

على الرغم من مرور أكثر من عقد على بدء الأزمة لا تزال ليبيا تفتقر إلى تشريع وطني خاص بحماية ومساعدة النازحين داخلياً، لا يوجد قانون يتبنى صراحة المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي [6] أو يترجم أحكامها إلى التزامات قانونية محددة للدولة، هذا الفراغ يخلق حالة من الغموض القانوني للنازحين، فهم لا يتمتعون بالحماية الممنوحة للاجئين بموجب الاتفاقيات الدولية، وفي الوقت نفسه لا يجدون إطاراً محلياً واضحاً يعترف بوضعهم ويحمي حقوقهم الأساسية في السكن والعودة والملكية والتعويض، هذا الغياب يترك النازحين عرضة للاستغلال والتمييز معتمدين على الإرادة المتغيرة للسلطات المحلية والجماعات المسلحة، مما يزيد من هشاشتهم ويقوض أي أمل في حلول دائمة.

إن غياب هذا الإطار يمثل انتهاكاً صارخاً للبعد الأمن السياسي من أبعاد الأمن الإنساني، حيث يحرم فئة كاملة من السكان من المساواة في الحماية القانونية.

2. التشظي المؤسسي وغياب التنسيق الاستراتيجي

توزعت المهام المتعلقة بإدارة ملف النزوح بين كيانات متعددة ومتداخلة ومتنافسة، فعلى المستوى الوطني تظهر أسماء هيئات مثل وزارة الدولة لشؤون النازحين والمهجرين (التي يعمل وجودها بشكل متقطع) بالإضافة إلى أدوار لوزارات الداخلية والتنمية المحلية والشؤون الاجتماعية، الانقسام السياسي العميق الذي عاشته ليبيا بين حكومتين واستمرار تعدد مراكز القوى حالياً، حوّل هذه المؤسسات إلى هياكل فارغة أو أدوات لخدمة أجندات سياسية ضيقة. [12]

نتيجة لذلك لا توجد استراتيجية وطنية موحدة لإدارة النزوح ولا آلية تنسيق فعالة لتوزيع الأدوار وتجنب ازدواجية الجهود، يشير تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن: غياب المؤسسة الوطنية القادرة على التخطيط والتنسيق يجعل الاستجابة مجزأة وضعيفة، ويعمق التفاوت في تقديم الخدمات بين المناطق، فما يُقدم في منطقة يُحرم منه سكان منطقة أخرى بسبب انتماءات سياسية أو قبلية. [6]

3. ضعف القدرات الفنية والاعتماد الخارجي

تعاني المؤسسات الوطنية من نقص حاد في الكوادر المؤهلة والإمكانيات الفنية والمالية والفنية لإدارة ملف معقد مثل النزوح، فهي غير قادرة على جمع البيانات الدقيقة أو إجراء تحليلات للاحتياجات أو تصميم وتنفيذ مشاريع إعادة إعمار مستدامة، هذا العجز يجعلها تابعة بشكل شبه كامل للفاعلين الدوليين، مما يقوض الملكية الوطنية للحلول، وهي ركيزة أساسية لأي استدامة حقيقية وفقاً لخطة التنمية المستدامة 2030 [15]

ثانياً: تقييم دور الفاعلين الدوليين: بين الإغاثة الملحة واستدامة غائبة

يمثل المجتمع الدولي بقيادة منظومة الأمم المتحدة العمود الفقري للاستجابة الإنسانية في ليبيا، ومع أن هذا الدور كان حيوياً إلا أنه يعاني من تناقضات هيكلية تحول دون الانتقال نحو الحلول المستدامة.

1. دور حيوي في سد الفجوة الإنسانية

يتمثل الجانب الإيجابي في توفير المساعدات الإنسانية العاجلة (الغذاء، المأوى، الرعاية الصحية الطارئة) لمئات الآلاف من النازحين، كما أن آليات جمع البيانات وخاصة "مصفوفة تتبع النزوح" التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، توفر معلومات لا غنى عنها لفهم ديناميكيات التحرك وأماكن التجمع

[8]

2. القيود الهيكلية وتكريس فجوة الاستدامة

رغم هذه الجهود فإن الاستجابة الدولية تعاني من قيود عميقة:

. الطابع المؤقت للتمويل: يُوجه غالبية التمويل الدولي نحو الاستجابة الإنسانية قصيرة الأجل، في حين يندر التمويل المخصص للمشاريع التنموية طويلة المدى التي تبني المرونة المجتمعية، هذا النموذج التمويلي يكرس حالة الطوارئ المزمنة ويفشل في معالجة الفجوة بين الإغاثة والتنمية. [1]

. ضعف بناء القدرات الوطنية: غالباً ما تعمل الوكالات الدولية بمعزل عن الهياكل الحكومية الضعيفة، بينما قد يحقق هذا كفاءة تشغيلية مؤقتة، إلا أنه يفوت فرصة حاسمة لبناء قدرات المؤسسات الوطنية ونقل المعرفة، مما يطيل أمد الاعتماد على الخارج. [11]

. القيود الأمنية والسياسية: تحدد قدرة المنظمات على العمل بمدى تعاون القوى المسلحة المحلية، مما يؤدي إلى تفاوت جغرافي في تقديم الخدمات، كما أن تسييس المساعدات من قبل الأطراف الليبية يحولها أحيانا إلى أداة للمناورة السياسية، مما يعيق مبدأ الحياد والاستجابة للاحتياج فقط. [17]

ثالثاً: تحليل فجوات السياسات في مواجهة الأنماط المختلفة

يكشف التقييم أن السياسات الحالية سواء أكانت وطنية أم دولية غير مصممة للتعامل بفعالية مع الخصوصية التشخيصية لكل نمط من أنماط النزوح، مما يؤكد الفرضية الفرعية الأولى للبحث.

1. في مواجهة نمط النزاع المسلح (سرت)

تركز الاستجابة على الإغاثة الطارئة وإزالة الأنقاض لكن توجد فجوة كارثية في برامج إزالة المخلفات الحربية (ERW) الممنهجة، فوفقاً لتقرير هيومن رايتس ووتش [10]): يظل التلوث بالمتفجرات في سرت ومناطق أخرى عائقاً رئيسياً أمام العودة الآمنة، ويحول دون آلاف العائلات من استعادة منازلها وأراضيها. [10] كما أن خطط إعادة الإعمار إما غائبة أو ضعيفة ولا ترتبط بخطة اقتصادية محلية لاستعادة سبل العيش مما ينتهك مبدأ العودة الطوعية الآمنة والكريمة. [6]

2. في مواجهة نمط الهوية والعقاب الجماعي (تاورغاء)

اقتصرت السياسات على اتفاقيات سياسية محدودة الأثر، الفجوة الأكبر هنا هي الغياب التام لآليات العدالة الانتقالية الفعالة، والتعامل مع القضية بمنطق إداري إغاثي يتجاهل جوهرها النفسي والسياسي، وكما يذكر تقرير هيومن رايتس ووتش [9]: إن غياب المحاسبة والاعتراف الرسمي بالمعاناة والإفلات من العقاب يغذي الاستياء ويمنع المصالحة الحقيقية، ويجعل أي عودة مجردة من الكرامة والطمأنينة. [9] هذا يتعارض صراحة مع الهدف 16.3 من أهداف التنمية المستدامة الخاص بإتاحة الوصول إلى العدالة للجميع. [15]

3. في مواجهة النمط الاقتصادي-البيئي (مرزق والجنوب)

تكاد تكون الاستجابة لهذا النمط غائبة من منظور التنمية المستدامة، يتم تقديم المساعدات الغذائية كرد فعل لكن لا توجد استثمارات ملموسة في مشاريع التكيف مع تغير المناخ أو بناء المرونة الاقتصادية، هذا النهج الإغاثي البحت يفشل في معالجة الأسباب الهيكلية للنزوح ويكرس الفقر والهشاشة، مما يعمق الفجوة مع أهداف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر) و6 (المياه النظيفة) و13 (العمل المناخي). [1]

رابعاً: الفجوات الرئيسية في الاستجابة الشاملة: نحو إطار تكاملي

بناءً على التقييم أعلاه يمكن تحديد الفجوات الهيكلية الرئيسية التالية التي تعيق أي تقدم حقيقي:

1. فجوة الحوكمة: غياب سلطة تنسيق وطنية فاعلة قادرة على صياغة وتنفيذ استراتيجية تربط بين المسارات الإنسانية وإعادة الإعمار والتنمية والمصالحة السياسية.

2. فجوة الربط بين المسارات: استمرار العمل في صوامع منفصلة (إغاثة، إعادة الإعمار، مصالحة، تنمية).

3. فجوة البيانات التشخيصية المتعمقة: بينما تتفوق البيانات الكمية (الأعداد، التحركات) تظل البيانات النوعية حول الأسباب الجذرية والدوافع الاقتصادية والاجتماعية والديناميكيات المجتمعية محدودة، مما يعيق تصميم سياسات مستهدفة ودقيقة.

4. فجوة التمويل المستدام: هيمنة نمط تمويل الطوارئ قصير الأمد على حساب التمويل التنموي طويل الأجل والمرن الذي يمكن أن يدعم بناء المؤسسات المحلية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لبناء الصمود.

الجدول (3) يمكن تكثيف نتائج هذا التقييم في إطار مقارن يوضح الفجوات الرئيسية على المستويين الوطني والدولي، ويبرز قصور الاستجابات الحالية في التعامل مع الأنماط المختلفة للنزوح، يكشف هذا التلخيص عن مشهد يتسم بالفراغ التشريعي والتشظي المؤسسي على المستوى الوطني، وبطغيان منطق الإغاثة قصيرة المدى على حساب الحلول المستدامة على المستوى الدولي، والجدول التالي يوضح هذا التقييم بشكل موجز :

الجدول 3: تقييم موجز للإطار المؤسسي والاستجابات السياساتية لأزمة النزوح:

مستوى التقييم	نقاط القوة / الدور الأساسي	نقاط الضعف / الفجوات الرئيسية
الإطار الوطني	وجود هياكل إدارية اسمية (وزارات، هيئات) يمكن البناء عليها.	. فراغ تشريعي: غياب قانون وطني لحماية النازحين. . تشظٍ مؤسسي: غياب التنسيق وانقسام السلطة. . ضعف القدرات: نقص الكفاءات والموارد الفنية والمالية.
الإطار الدولي	. سد الفجوة الإنسانية: توفير المساعدات المنقذة للحياة. . جمع البيانات: دور محوري لمصفوفة تتبع النزوح. [15] (DTM)	.فجوة التنمية: هيمنة التمويل قصير الأمد على حساب الاستدامة. [1] .ضعف الملكية الوطنية: العمل بمعزل عن المؤسسات المحلية. . قيود أمنية وسياسية: صعوبة الوصول وتسيس المساعدات.[17]

المصدر: اجتهادات بناء على تحليل المبحث الثالث

الخلاصة يؤكد هذا التقييم الشامل صحة الفرضية الفرعية الثانية للبحث، والتي تفترض أن "ضعف الإطار المؤسسي والقانوني الوطني يزيد من هشاشة أوضاع النازحين ويوسع الفجوة بين التدخلات الإنسانية الطارئة واستراتيجيات التنمية المستدامة، لقد كشف التحليل أن الاستجابات الحالية رغم نواياها الحسنة وضرورتها الإنسانية، هي استجابات عامة ومجزأة وقصيرة النظر، فهي تفشل في التشخيص الدقيق وبالتالي تفشل في المعالجة الجذرية، إن هذا الفشل المؤسسي والسياساتي ليس إدارياً فحسب بل هو بالأساس فشل في حماية الأمن الإنساني بمفهومه الشامل، وإهدار لحقوق الإنسان الأساسية للنازحين، وتقويض لفرص تحقيق الاستقرار الدائم والتنمية المستدامة في ليبيا، يشكل هذا التقييم القائم على الأدلة والمصادر الأولية الأساس المتين للانتقال إلى المبحث التالي، الذي سيقدم إطاراً سياساتياً بديلاً ومتكاملاً، قائماً على التشخيص الدقيق للأنماط وموجهاً

بوضوح ببوصلة أهداف التنمية المستدامة 2030 لسد هذه الفجوات الهيكلية وبناء مسار حقيقي نحو تعزيز الأمن الإنساني.

المبحث الرابع: نحو سياسات مستهدفة وحوكمة فعالة لتعزيز الأمن الإنساني (تحقيق الهدف الثالث)

من التشخيص والتقييم إلى إطار العمل السياساتي:

بعد تشخيص أنماط النزوح المتباينة وتقييم قصور الأطر المؤسسية والسياساتية الحالية، ينتقل هذا المبحث إلى صميم الإشكالية البحثية: تقديم إطار سياساتي بديل متكامل وقابل للتطبيق، يعتمد هذا الإطار على ثلاث ركائز متلازمة: أولاً هندسة حوكمة رشيدة قادرة على التخطيط الاستراتيجي والتنسيق الفعال، ثانياً حزمة سياسات زمنية متمايزة تستجيب للخصوصية التشخيصية لكل نمط من أنماط النزوح، وثالثاً ربط عضوي ومباشر بين كل تدخل سياساتي وأهداف التنمية المستدامة 2030 [15] لضمان الانتقال من منطق الإغاثة إلى منطق بناء المرونة والتنمية المستدامة. [15]

أولاً: إعادة هندسة الحوكمة: النظام الوطني المتكامل لإدارة النزوح (NIDMS)

يكمن أساس أي سياسة ناجحة في الإطار المؤسسي الذي يديرها، تقترح الدراسة إنشاء النظام الوطني المتكامل لإدارة النزوح والحلول المستدام (NIDMS) متجاوزاً بذلك نموذج اللجان المؤقتة والتدخلات المجزأة، يجب أن يرتكز هذا النظام على ثلاثة مستويات مترابطة:

1. المستوى الاستراتيجي الوطني

إنشاء اللجنة الوطنية العليا لشؤون النازحين والحلول المستدامة برئاسة تنفيذية عليا، تضم ممثلين عن الوزارات ذات الصلة والبلديات الأكثر تأثراً، مهمتها الأساسية صياغة وإقرار الاستراتيجية الوطنية الشاملة لإدارة النزوح والحلول المستدامة 2030 ومراقبة تنفيذها وضمان التخصيص الكافي للموارد.

2. المستوى التخطيطي القطاعي

إنشاء وحدات شؤون النازحين والحلول المستدامة داخل كل وزارة معنية (مثل الصحة، التعليم، الاقتصاد) تتكفل هذه الوحدات بترجمة الاستراتيجية الوطنية إلى خطط عمل قطاعية محددة، وضمان دمج احتياجات النازحين والعائدين بشكل منهجي في جميع سياسات وبرامج الوزارة. [3]

3. المستوى التنفيذي المحلي

تعزيز ودعم إنشاء مكاتب شؤون النازحين والحلول المستدامة في البلديات، يجب تمكين هذه المكاتب مالياً وإدارياً لتكون الذراع التنفيذية الرئيسية على الأرض، وإدارة قواعد البيانات المحلية، وتسهيل حوار المجتمعات المحلية، مما يضمن استدامة الحلول ومرونتها.[15]

ثانيا: سياسات متمايزة وموجهة بأهداف التنمية المستدامة

يجب أن تنبثق السياسات التشغيلية من التشخيص الدقيق للأنماط مع ربطها المباشر بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) كبوصلة استراتيجية، يوضح الجدول (4) الإطار المقترح للسياسات المتمايزة حسب أنماط النزوح مع تحديد الإجراءات الزمنية والهدف التنموي المرتبط.

الجدول 4: الإطار المقترح للسياسات المتمايزة حسب أنماط النزوح والربط بأهداف التنمية المستدامة

نمط النزوح (الحالة الدراسية)	السياسات قصيرة المدى (0-12 شهراً)	السياسات متوسطة المدى (1-3 سنوات)	السياسات طويلة المدى (+3 سنوات)	أهداف التنمية المستدامة المرتبطة
النزاع المسلح (سرت)	تعزيز برامج إزالة الحماية والكرامة كشرط (ERW) المخلفات الحربية توفير مساعدات .[10] أساسي للعودة نقدية غير مشروطة.	إطلاق برامج :إعادة التأهيل والصمود "النقد مقابل العمل" لإشراك العائدين في إعادة تأهيل المرافق العامة. بدء مشاريع صغيرة ومتوسطة لدعم سبل العيش [13]	دمج ملف :الإصلاح المؤسسي والتنمية العائدين في استراتيجيات التنمية الوطنية. إقرار قانون وطني شامل لحماية [6] النازحين	SDG 11 (مدن ومجتمعات)، SDG 8 (العمل)، (مستدامة السلام) SDG 16، (اللائق والعدالة).
الهوية والعقاب الجماعي (تاورغاء)	التوثيق المنهجي :الحماية والكرامة [19] للانتهاكات والممتلكات المدمرة تمويل برامج الدعم النفسي والاجتماعي المتخصصة.	تشجيع وتسهيل :إعادة التأهيل والصمود حوارات مصالحة محلية مبنية على الحقائق. إنشاء صندوق ائتماني وطني للتعويضات لتمويل إعادة بناء المنازل.	تفعيل مسار :الإصلاح المؤسسي والتنمية العدالة الانتقالية الوطني (لجان حقيقة، جبر ضرر شامل) لضمان عدم التكرار، [15] SDG 16.3وهو جوهر	SDG 16 (السلام والعدالة)، SDG 1 (القضاء على الفقر)، SDG 3 (الصحة الجيدة).
الاقتصادي-البيئي (مرزق والجنوب)	تقديم مساعدات :الحماية والكرامة نقدية مشروطة مرتبطة بالمشاركة في مشاريع صغيرة لإعادة تأهيل الأراضي، لربط الإغاثة ببناء المرونة.	تنفيذ مشاريع :إعادة التأهيل والصمود بنية تحتية مراعية للمناخ (ري شمسي، حصاد مياه). تطوير مشاريع سياحية بيئية أو حرفية مستدامة لتنويع مصادر [1] الدخل	اعتماد :الإصلاح المؤسسي والتنمية وتنفيذ "الخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ" مع تخصيص موارد خاصة للجنوب الهش. تطبيق قوانين صارمة لإدارة الموارد المائية الجوفية.	SDG 13 (العمل المناخي)، SDG 6 (المياه النظيفة)، SDG 1 (القضاء على الفقر)، SDG 8 (العمل اللائق).

المصدر: اجتهادات بناء على تحليل المبحث الرابع

ثالثاً: الإطار التكاملي: أهداف التنمية المستدامة كبوصلة استراتيجية

إن أهداف التنمية المستدامة هي البوصلة الاستراتيجية التي توجه كل سياسة مقترحة .الهدف 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية) هو حجر الزاوية، حيث تخدمه جميع سياسات المصالحة والعدالة الانتقالية ودعم سيادة القانون وبناء المؤسسات المحلية الفعالة (NIDMS) كما أن برامج سبل العيش وإعادة التأهيل الاقتصادي تخدم مباشرة الهدف 8 (العمل اللائق) والهدف **1** (القضاء على الفقر) أما تمكين البلديات وإعادة إعمار المدن المتضررة فيرتبط بـ الهدف 11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة) وأخيراً فإن سياسات التكيف مع تغير المناخ والإدارة المستدامة للموارد المائية في الجنوب هي استجابة مباشرة لـ الهدف 13 (العمل المناخي) والهدف **6** (المياه النظيفة) [20].

الخلاصة: يقدم هذا المبحث تصوراً عملياً ومتكاملاً لتحويل التشخيص والتقييم إلى فعل سياساتي ملموس، ويوضح الإطار المقترح على أن معالجة أزمة النزوح في ليبيا ليست مسألة برامج إغاثية أفضل، بل هي مشروع وطني

لإعادة البناء والتنمية يتطلب إرادة سياسية حقيقية لبناء حوكمة فعالة، واستثمارات ذكية في سياسات مستهدفة ومتمايزة، والتزام راسخ بتحقيق أهداف التنمية المستدامة كخارطة طريق للاستقرار الدائم.

محدودية الدراسة ومصادر اللايقين

تكمن مصادر اللايقين في النتائج نظراً لتذبذب البيانات الإحصائية الرسمية في مناطق النزاع، وصعوبة إجراء مسوحات ميدانية شاملة في المناطق غير المستقرة أمنياً، مما جعل الدراسة تعتمد على تحليل الوثائق والتقارير الموثوقة كبديل منهجي لتقليل هامش الخطأ.

خاتمة

وضحت هذه الدراسة أن تفعيل سياسات عامة قائمة على التشخيص الدقيق لأنماط النزوح هو المدخل الأساسي لتعزيز الأمن الإنساني في ليبيا، وإن الفشل في معالجة الأسباب الجذرية لكل نمط ودمج الحلول في إطار تنموي شامل مستوحى من أهداف التنمية المستدامة، لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد الأزمة وتعميق المعاناة الإنسانية.

النتائج والمناقشة

من خلال تحليل مضمون التقارير الوطنية والدولية (2011-2025)، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أولاً: تحليل أنماط النزوح وعلاقتها بالأمن الإنساني:

1. نمط النزوح الحضري (طرابلس وبنغازي): أظهرت النتائج أن هذا النمط يرتبط ارتباطاً وثيقاً بـ الهدف 11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)؛ حيث أدى النزوح إلى ضغط هائل على البنية التحتية الحضرية وفقدان السكن الآمن، مما زعزع ركيزة الأمن الشخصي والمجتمعي.

2. نمط النزوح الهوياتي (تاورغاء): كشف التحليل عن وجود انسداد سياساتي في المعالجة، وهو ما يتعارض مع الهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية). إن استمرار النزوح لأكثر من عقد يعكس فشل المؤسسات في تحقيق العدالة الانتقالية والاندماج الوطني.

3. نمط النزوح البيئي (درنة): أثبتت كارثة درنة أن الأمن الإنساني الليبي هش أمام التغيرات المناخية، وهو ما يتطلب تفعيل الهدف 13 (العمل المناخي) وربطه بسياسات الحماية المدنية الرقمية.

ثانياً: تقييم سياسات الاستجابة (الفجوة السياساتية) :

تشير المناقشة إلى أن السياسات الحالية هي سياسات رد فعل(Reactive) وليست سياسات استباقية .(Proactive) وتكمن الفجوة في غياب الحوكمة الرقمية التي تضمن شفافية توزيع المساعدات وتتبع مسارات النزوح لحظياً، وهو ما يعزز من "مصادر اللايقين" في اتخاذ القرار.

التوصيات

بناءً على النتائج، توصي الدراسة بالآتي

1. التحول نحو الحوكمة الذكية: بناء قاعدة بيانات وطنية موحدة ومشفرة للنازحين تضمن وصول الحقوق لأصحابها بعيداً عن التجاذبات السياسية.

2. توطين أهداف التنمية المستدامة: دمج مؤشرات الأمن الإنساني (أجندة 2030) في الخطط التنموية للبلديات المتضررة من النزوح.

3. الانتقال من الإغاثة للتمكين: دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للنازحين لضمان استقلالهم الاقتصادي (تحقيقاً للهدف 8).

Author Contributions: "All authors have read and agreed to the published version of the manuscript."
Funding: "This research received no external funding."
Data Availability Statement: "The data supporting the findings of this study are available within the article."
Conflicts of Interest: "The authors declare that they have no conflict of interest."

References

[1] البنك الدولي. (2023). تقرير عن تغير المناخ والهشاشة في ليبيا. واشنطن العاصمة: البنك الدولي1.

[2] العبار، م. (2022). النزوح الداخلي في ليبيا: التحديات وآفاق الحلول. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات2.

[3] الغريو، هـ.؛ و العقوري، أ. (2021). دور البلديات في تعزيز الأمن المحلي وإدارة أزمات النزوح في ليبيا. مجلة الدراسات الليبية والأفريقية، 12(3)، 150–175.

[4] حسين، س. ص. (2021). جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة: دراسة حالة ليبياHNSJ ،. 2(11)، 111-125. https://doi.org/10.53796/hnsj2117.125 .

[5] اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC). (2021). Internal displacement in armed conflict: A handbook for law and policy. Retrieved from https://www.icrc.org/en/document/internal-displacement-armed-conflict-handbook-law-and-policy

[6] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). (2004). المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي (المرفق بوثيقة الأمم المتحدة E/CN.4/1998/53/Add.2). نيويورك: الأمم المتحدة.

[7] منظمة العفو الدولية (Amnesty International). (2022). ليبيا: الألغام والمخلفات الحربية تعيق العودة الآمنة. نيويورك: المؤلف.

[8] المنظمة الدولية للهجرة (IOM). (2023). ليبيا — مصفوفة تتبع النزوح — الجولة 47. طرابلس: المؤلف.

[9] Human Rights Watch (HRW). "We Want to Live Like Other People": The Plight of Tawergha's Displaced. 2022.

[10] Human Rights Watch (HRW). Libya: Events of 2022. World Report 2023. Retrieved from https://www.hrw.org/world-report/2023/country-chapters/libya, 2023.

[11] International Centre for Migration Policy Development (ICMPD). (2020). Strategic and institutional management of migration in Libya. Retrieved from https://www.icmpd.org/

[12] International Crisis Group (ICG). Unity at Last? How to Fix Libya's Deep Division (Middle East and North Africa Report No. 228). Retrieved from https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/libya/228-unity-last-how-fix-libyas-deep-division. 2021

[13] International Organization for Migration (IOM). Libya Humanitarian Needs Overview. Retrieved from https://dtm.iom.int/reports/libya-humanitarian-needs-overview-2024.

[14] E. Tadjbakhsh, and A. Chenoy. Human security: Concepts and implications. Routledge, 2007.

[15] United Nations. خطة التنمية المستدامة لعام 2030. نيويورك: المؤلف. 2015.

[16] United Nations. Global Report on Internal Displacement: Focused on Sustainable Development Goals. 2023.

[17] IOM Libya. Displacement Tracking Matrix (DTM) - Annual Governance Report. 2024.

[18] E. Ferris. "The Politics of Internal Displacement: States' Responsibilities." 2022.

[19] Human Rights Watch (HRW), "Libya: Events of 2023," in World Report 2024, New York, 2024.

[20] K. Moumani. "Management of sustainable development in the light of Arab and international cooperation, a case study of the Arab vision of management of sustainable development." *Wadi Alshatti University Journal of Pure and Applied Sciences*, vol. 1, no. 1, pp. 1-8, 2023. https://doi.org/10.63318/waujpasv1i1_01